الفصل الثالث

قضية الدين:
بين تسجيل المواقف والمزايدة..
وبين المطالب الخيالية والمغامرة..

ويقترب بنا الحديث بعد كل ذلك إلى «المنطقة الخطرة» التى يتحسس الكثيرون قبل الاقتراب منها تجنبا لشظايا الألغام المزروعة حولها أو ايثارا للسلامة فى الجو المكفهر.. أو نأيا عن تعريض النفس لسهام النقد والتجريح.

ولأنى أؤمن دائما بأن تجاهل المشاكل لا يسهم فى حلها.. وإنما يساعدها على النمو والتضخم تحت السطح الهادئ كجبال الثلوج التى تبدو فوق سطح الماء كرؤوس الأشجار الصغيرة لكنها تخفى تحتها جبالا شما تنكسر على جوانبها السفن!

ولأنى أؤمن بأن مناقشة القضايا الخطرة ضرورة للصالح العام.. ومسئولية أساسية من مسئوليات القلم، فانى اسمح لنفسى بأن ابدى بعض الملاحظات وأن اطرح القضية على بساط البحث بلا أشواك مستعدا لمناقشة كل الآراء.. ووضع كل الاتجاهات موضع الدراسة والحوار بلا حساسيات.

واذا اتفقنا فى البداية على أن دافعى الأول هو التنبيه إلى الخطأ ومحاولة العلاج قبل استفحال الداء.. فانى أقول اننى ألمح الآن فى ممارسات بعض الأحزاب للعمل الانتخابى.. وفيما أعلنته من برامجها الانتخابية.. محاولة لوضع قضية الدين على مائدة الانتخابات.. ومحاولة لاستخدامها بشكل أو بآخر فى تحقيق أهداف انتخابية.

وخلال رصدى لهذه الظاهرة الانتخابية «الجديدة» استطيع أن ألمح ثلاثة اتجاهات أساسية محددة هى:

١ ــ حرص عدد من الأحزاب التى تتناقض مبادئها الأساسية وجذورها الفكرية على اضافة نص أو أكثر فى برنامجها الانتخابى للمطالبة بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية.. فى نفس الوقت الذى ينص فيه الدستور المعدل لبلادنا على اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الأساسى للتشريع فى مصر!

٢ ــ محاولة حزب صغير هلامى النشأة والتكوين الهاب الخيال الدينى وجمع المؤيدين له بالمطالبة بانشاء قيادة دينية روحية تحقق عالمية الاسلام وتعقد إمامة المسلمين فى الدنيا لامام واحد ينتخب من بين هيئات كبار علماء المسلمين فى العالم الاسلامى. على غرار صورة البابوية الكاثوليكية القائمة الآن.. مع ما يبدو من خيالية الفكرة.. ومجافاتها للمفهوم الصحيح لفكرة عالمية الاسلام.

٣ ــ محاولة بعض الأحزاب للتعامل مع اقباط مصر وهم جزء لا يتجزأ من نسيج شعب مصر الموحد عبر التاريخ الطويل وعبر وحدة الآمال والآلام والأهداف، كجماعة انتخابية خاصة على غرار الجماعات الانتخابية المعروفة فى الولايات المتحدة، ويرتبط بهذا الاتجاه الغريب على شعب مصر، محاولة وضع بعض الأحزاب قضية قداسة البابا شنودة

خلاص.. ماعدتش
آكل من الكلام ده
مرشح
البرنامج
الانتخابى

على مائدة الانتخابات.. وادراجها بصدق الرغبة أو بحسابات الأصوات على بنود برامجها الانتخابية.

هذه هى الاتجاهات الثلاثة التى لمستها من خلال متابعتى لخط العمل السياسى الانتخابى فى مصر خلال الفترة القصيرة الماضية.. والتى أطرحها الآن للحوار استجلاء للحقائق.. وطرحا لقضايا لا يجوز تجاهلها أو الدوران من حولها.

●● فأما قضية الشريعة الاسلامية السمحاء.. فيكفى للدلالة على أن حرص بعض الأحزاب على ادراجها فى برامجها الانتخابية.. يأتى أساسا بدافع الحرص على «تسجيل المواقف».. واعلان هوية جذابة لجماهير الناخبين.. بغض النظر عن تصادم ذلك مع حقائق موضوعية فى مصر الآن، أو عن تصادم ذلك مع بعض المنطلقات الفكرية لهذه الأحزاب.

يكفى لكل ذلك أن أورد نصا من برنامج انتخابى لأحد هذه الأحزاب ومناقشته.

يقول هذا النص من البرنامج أن من بين مطالب الحزب وبرنامجه إذا ما تولى الحكم: «اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، ودعم المساجد والكنائس ودور العبادة».

وهو نص خلاب يبدو فى ظاهره أملا للجميع.. لكنه عند المناقشة والتحليل تتضح على الفور الحقائق التالية:

■■ ان هذا النص فى صلبه الأساسى وارد بالفعل فى الدستور المعدل لبلادنا الذى ينص صراحة ووضوحا على اعتبار الشريعة السمحاء المصدر الأساسى للتشريع. وهو نص يقول علماء الدين الاسلامى الأجلاء

أنه يتفق مع الواقع القانونى لمصر فى الجانب الأعظم منه، وأن المزايدة بقضية تطبيق الشريعة أمر غير مقبول يتصادم ويتعارض مع أخلاقيات الاسلام، خاصة حين تكون هذه المزايدة لتحقيق اهداف سياسية أو شخصية ضيقة، فى حين أن القضية أكبر وأجل من أن تستغل فى مرحلة معينة أو فترة زمنية معينة هى فترة الانتخابات، فاذا ما انقضت المرحلة تراجعت القضية إلى الظل فى مجال اهتمام الحزب أو الأحزاب المعينة، وانصرفت إلى دعاواها واهتماماتها الأساسية التى لا تولى اهتماما كبيرا أو صغيرا بقضية الشريعة أو قضية استلهام أحكامها فى التشريع وهذه انتهازية سياسية.. وميكيافيللية نربأ بأحزابنا جميعا عن الوقوع فيها.

أما ما يبدو فجأة من ارتداء البعض ممن لم يعرف عنهم من قبل «الجهاد» فى سبيل تطبيق الشريعة، لقميصها خلال معركة الانتخابات فهو أمر يدعو للعجب حقا، وأمر يثير تناقضا غريبا بين معتقدات بعض الجماعات السياسية الأساسية وبين شعار تطبيق الشريعة الوارد فى برامجها.

●● أننا لا نفتش فى الضمائر.. ولا نؤمن أبدا بأن من حق أحد أن يكفر أحدا بقرار منه أو أن يشق الصدور للكشف عن ايمان اصحابها، ونعرف ايضا أن بعض الأحزاب الماركسية فى العالم قد تجاوزت موقف العداء الفلسفى للأديان عموما وموقف اعتبارها «أفيونا للشعوب» إلى موقف اعتبارها اختيارا شخصيا للفرد من حقه أن يؤمن بها وأن يمارس شعائرها ولكن دون رفض أو تأييد من السلطة المذهبية، وهو موقف متقدم كثيرا عن مواقف هذه الأحزاب فى مطالع القرن وعن ممارسات الفترة اللينينية ضد المسلمين فى الاتحاد السوفيتى حين شنت حملات الابادة والتهجير ضدهم، وحين «انقرض» حوالى ٤٠٪ من سكان

الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى.

ونعرف أيضا ان هذا الموقف هو موقف متقدم نسبيا عن موقف المؤتمر السابع للحزب الذى عقد فى موسكو سنة ١٩٣٧ وكان من أهم قراراته «ضرورة العمل على «ضبط» الرجعية الدينية وتصفيتها فى كل مكان والحيلولة دونها ودون تمزيق وحدة القوى الثورية !.

ونعرف أن هذا الموقف الأخير لبعض الأحزاب الماركسية وخاصة فى أوروبا هو موقف متقدم نسبيا، عن موقف الحزب الأب لكل الأحزاب الذى يرى كذبا وضلالا - أن الاسلام لا يصلح لقيادة الحياة وأنه لابد من تكوين كوادر سياسية بارزة فى الدول الاسلامية تعمل على مكافحة الاسلام عقائديا وسياسيا، يتم تدريبها على ذلك فى معهد انشئ بقسم الدراسات التاريخية بجامعة آسيا الوسطى بطشقند فى عام ١٩٦٠. ونعرف أن ذلك يعد تقدما نسبيا عن موقف مجلة «العلم والدين» السوفيتية التى نشرت العديد من الدراسات التى تصب سخريتها وتهكمها على الدين الاسلامى الحنيف.

● نعرف كل ذلك.. وقد نعرف أيضا ان البعض يفسره باستسلام هذه الأحزاب العقائدية الماركسية للاعتراف بأن أهم ما يصد عنها الجماهير العريضة فى أى مجتمع اسلامى أو مسيحى هو موقفها التاريخى من الأديان.. لذلك فلابد من تجاوز هذا الموقف «المتخلف» من الأديان عموما واعتبارها قضية شخصية متروكة للفرد ولعلاقته الخاصة بربه.

● نعرف كل ذلك.. لكننا نعرف ايضا ان هذا الموقف «المتقدم» لا يتجاوز هذه الحدود.. حدود عدم الاعتراض على ايمان الشعوب بأديانها وممارستها لشعائرها.. وأن موقف الأحزاب الماركسية فى

السلطة مهما كان تفهمها لأهمية الدين وضرورته، لا يتجاوز ابدا موقف عدم الاعتراض إلى موقف التشجيع أو الدعم أو الدعوة للدين أو الدعوة لتطبيق أحكام الشريعة على حياة البشر.

فكيف نفسر إذن ادراج هذا النص فى برامج أحزاب تضم جماعات أساسية تؤمن بالفكر الماركسى.. ولم يعرف عنها من قبل الاهتمام بالجهاد فى سبيل الاسلام وتطبيق شريعته؟.

هل نقول أنها الحسابات الانتخابية.. ومزايداتها؟

أم نقول أنها «قولة حق يراد بها باطل» كما قال الامام على بن ابى طالب كرم الله وجهه عن صيحة الخوارج «لا حكم الا لله» حين انطلقت لأول مرة أبان الصراع بين على ومعاوية؟.

■■ لن نقول ذلك ولا ذاك.. لكننا سنقول فقط أن من صالح مصر وصالح التجربة الديمقراطية وصالح الانتخابات.. ألا ترفع الأحزاب من الشعارات الا ما يتطابق مع مبادئها الأساسية وجذورها الفكرية.. وان محاولة جمع الأصوات ببرامج انتخابية فضفاضه لا يفيد الحياة السياسية ولا يساعد على التعرف على حجم القوى والاتجاهات السياسية الحقيقية فى مصر.

وما معنى المطالبة الآن برعاية المساجد ودور العبادة، من حزب لم يلحظ خلال ندواته على مدى الأعوام الماضية أى اهتمام برعايتها أو المطالبة «بحسن عمارتها» ولماذا هذا المطلب الآن فى فترة الانتخابات. ومن انبأ هذا الحزب أو ذاك أن الدولة لا ترعى المساجد والكنائس ودور العبادة؟

ولأننى لا اريد أن ادخل فى تفاصيل هذا الحديث الطويل فانى اشير

فقط الى أن الدولة خلال الفترة الماضية قد عنيت باصلاح وترميم ٦٥١ مسجدا على مستوى الجمهورية، وانها ضمت ٤٠٠ مسجد أهلى الى رعاية واشراف وزارة الأوقاف، وانها بقدر اهتمامها بتجديد واصلاح المتحف الاسلامى قد اهتمت باصلاح وتجديد المتحف القبطى، وبقدر اهتمامها بتجديد وترميم جامع ابن برقوق، قد اهتمت بتجديد وترميم الكنيسة المعلقة، وأن الدولة ترى فى ذلك واجبا اساسيا من واجباتها لا تحتاج الى المزايدة به أو استجداء التأييد !.

ثم نصل إلى الاتجاه الثانى لوضع شعارات خلابة تثير العواطف الدينية وتلهب الأخيلة بغير أن ترتبط بالواقع والحقيقة بأية وشائج وبغير أن تسفر عن شئ سوى مضغ الكلمات !.

الحزب الهلامى الصغير يطالب بانشاء منصب قيادى روحى اسلامى يحقق عالمية الاسلام تحت اسم امام المسلمين؟ ويطالب باحلال الشريعة محل كل القوانين المعمول بها فى مصر..

عظيم.. أما « الامامة » فى رأى عديد من كبار علماء الدين الاسلامى الأجلاء فهى ديماجوجية تنم عن خطأ أساسى فى فهم الاسلام وعن سذاجة سياسية عجيبة، فعالمية الاسلام هى عالمية فكر وليست عالمية سلطان، والصلة بين الامامة وبين العالمية هى صلة مقطوعة لأن الأمامة مهما اتسع سلطانها ليشمل كل المسلمين فهى فى النهاية محصورة فى ديار الاسلام، وسلطان الامام لا ينسحب على غير المسلمين.

ثم كيف يمكن تطبيق هذا المطلب الخلاب.. وسط هذه الفرقة الاسلامية التى لم يشهد لها تاريخ الاسلام مثيلا.. وهل يمكن أن توافق ايران الشيعية مثلا على امام سنى ايرانى أو حتى على امام شيعى عراقى؟ ثم من قال انه لابد من امام واحد لكل ديار الاسلام.. ألم تكن

هناك فى مراحل سابقة خلافة فى الشرق.. وخلافة فى الغرب فى نفس العصر، ولم يقل احد أن ذلك يتصادم مع نص اسلامى؟ وأين هو النص القاطع من القرآن أو السنة الذى يقول بضرورة خضوع المسلمين جميعا فى مشارق الأرض ومغاربها لامام واحد؟ وهل يحتاج المسلمون الآن الى المزيد من اسباب الفرقة.. لكى نلهب أسبابها لديهم بموضوع الامامة..

ثم ما هو المقصود بمطلب احلال قوانين الشريعة فورا محل كافة القوانين المعمول بها الآن.. اذا كان الجزء الأغلب الأعم من بنود القوانين الحالية يتفق مع أحكام الشريعة ابتداء من القانون المدنى إلى القانون التجارى الى الجزء الأعظم من قانون العقوبات الى قوانين الأحوال الشخصية.

الحق أن البعض يخلط عفوا أو عن عمد بين أحكام الشريعة وبين الأخلاق الاسلامية التى يحلم الجميع بتطبيقها واستهداء الفرد بها فى حياته اليومية.. فالخلل الأساسى فى النظام القيمى للمجتمع قد يرجع اساسا الى الابتعاد عن الأخلاق الاسلامية.. لا الى وجود بعض أحكام القوانين التى يمكن تعديلها وتغييرها فى أى وقت.

فمن يظن أن تغيير قانون يكفل العلاج الفورى والحاسم للنظام الاجتماعى والقضاء على سلبياته هو أهم ومغرق فى الأوهام.

فضلا عن أن دراسة مواضع التغيير المطلوب فى القوانين السائدة يتطلب دراسة ومراجعة وانتقاء بين الآراء الفقهية لما يناسب العصر ويحقق صالح الأفراد وصالح المجتمع.. يتطلب أن يتم كل ذلك عن دراسة وتدبر.. وليس بطريقة «فورا» وعلى الفور.. كما يطالب برنامج الحزب الصغير!

ويبقى بعد ذلك الاتجاه الأخطر.. الى معاملة شركاء الدم والعرق والدموع.. «اقباط مصر» كجماعة انتخابية تسعى بعض الأحزاب الى مخاطبتها والحصول على أصواتها بحسابات انتخابية.. وبادراج بعض المطالب المعينة على برامجها للانتخابات القادمة.

وهو اتجاه خطير.. أبسط ما يقال عنه انه يرجع بنا إلى الوراء مئات السنين، فلقد عهدنا أقباط مصر جزءا لا يتجزأ من نسيج الشعب المصرى.. وعهدناهم شركاء فى المصير والكفاح ضد الاستعمار وضد قوى الاحتلال الأجنبى على مر الدهور، وعهدناهم نسيجا ملتحما بخيوط نسيج المجتمع المصرى لا تحدد ديانتهم هوياتهم السياسية، ولا تسعى الأحزاب الى اعتبارهم فئة مغايرة عن باقى مجموع الشعب المصرى.

عرفنا أقباط مصر مشاركين فى الحركة الوطنية على اساس من وطنيتهم.. وليس على اساس دينى.

وعرفنا منهم اليسار واليمين والوسط.. سياسيا واجتماعيا كما نعرف بين المسلمين من يمثل اليسار واليمين والوسط، لكننا لم نعرف من قبل من الأحزاب فى الماضى من حاول اعتبارهم كتلة انتخابية خاصة، ولا عرفنا فيهم هم انفسهم الرغبة فى ذلك.

وعلى الرغم من وجود تمثيل قوى لاقباط مصر فى حزب الوفد القديم قبل ثورة ٢٣ يوليو فلقد كانت هناك دائما شخصيات قبطية بارزة ووجود قبطى فى معظم الأحزاب - السياسية الأخرى، وكان هذا امرا طبيعيا فالأقباط لم ينضموا لحزب الوفد عند نشأته فى ثورة ١٩١٩ بوصفهم اقباطا وانما بوصفهم مصريين وطنيين..

لذلك كله فان اتجاه بعض الأحزاب الى التعامل معهم كجماعة

انتخابية هو اتجاه متخلف.. يتصادم ويتناقض مع «تقدمية» بعض الأحزاب وفكرها المتقدم!.

وفى هذا المجال تكفى الاشارة الى أن محاولة بعض الأحزاب استخدام قضية البابا شنودة كتكتيك انتخابى.. هى فى رأيى محاولة فاشلة من كل الوجوه، فقداسة البابا شنودة متفهم تماما لحقيقة الأوضاع وطبيعة المرحلة.. والصلة بينه وبين القيادة السياسية ممتازة.. والحوار متصل بينه وبينها حول قضيته والجميع يعرفون أن عزلته موقوتة وان قضيته غير قابلة للاستخدام الانتخابى من جانبه ومن جانب جموع الأقباط..

ويقينى بعد ذلك ان مسلمى مصر واقباطها يعرفون جميعا أن قضية الوحدة الوطنية فى مصر هى قضية مصر الشعب ومصر الدولة.. ومصر الحضارة والتاريخ الطويل من الالتحام والامتزاج بين عنصرى الأمة.

ويقينى ان الجميع يعرفون تماما أن قضية الوحدة الوطنية ليست قضية حزب بعينة او جماعة سياسية بعينها.. لكنها قضية كل المصريين على السواء.

لذلك فهى أعظم من أن تكون جزءا من قضية الانتخابات.. واعلى من أن تكون مجالا للمزايدة الانتخابية.

هذا ما رصدته.. يلوح فى الأفق عن بعد.. ويتجمع كالغمام فى سماء الانتخابات، وأردت أن اعلن رأيى فيه وأن اختلف معه.. كناخب وكمواطن وكمراقب لما يجرى على الساحة فى بلادنا..

أرجو أن يتقبل الجميع حديثى بلا حساسية.. وبصدر رحب.

إل "٦"
أحزاب